

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن شواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦
"وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصاريف عمومية"
اعتماد إضافي بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه (ستة عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز
المتوقع في جملة اعتمادات الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا المبلغ من مجموع وفورات الميزانية عن السنة المالية المذكورة .
مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى القبة في ٢ صفر سنة ١٣٥٢ (٢٧ مايو سنة ١٩٣٣)

شواد

إمام حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد حفيق

وزير المالية (بالنيابة)

محمد حفيق

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٣

بفتح اعتماد في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن شواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
الباب الثالث " أعمال جديدة " اعتماد قدره ١٩٠٠ جنيه (ألف وتسعمائة
جنيه) لتسوية التجاوز في اعتماد نفقات المؤتمر الطبي واعتماد الفائز .
ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية الجامعة المصرية .

الجدول حرف (ب)

بتحديد وزن البيضة

الوزن	النوع
٣٥ جراما	بلدى
٤٠	فيومي

اعلان

لقد صدقت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣٠ يناير
سنة ١٩٣٣ وفقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ على القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعاملة التصريح الصناعي للديجاس .
وعلى ذلك فقد أصبح القانون المشار إليه معمولاً به أمام المحاكم المختلطة .

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن شواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ٦
"وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي
بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه (خمسة وثلاثين ألف جنيه) لسداد المبالغ التي يستحق
على وزارة المالية دفعها بصفة إعانة على تصدير القبول المصري الى الخارج .
ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى القبة في ٣ صفر سنة ١٣٥٢ (٢٧ مايو سنة ١٩٣٣)

شواد

إمام حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد حفيق

وزير المالية (بالنيابة)

محمد حفيق